

## «اتفاق نيروبي» خطوة لإنهاء الحرب الأهلية .. وانفصال الجنوب كارثة

هناء البنهاوي (القاهرة) هشام عليوان (بيروت) عهود مكرم (برلين)

■ اجمع مسئولون وخبراء سودانيون وعرب على أن اتفاق نيروبي للوفاق السوداني يعد خطوة مهمة في سياق إنهاء الحرب الأهلية وإعادة الاستقرار للبلاد. وأكدوا لـ«عكاظ» أن هذا الاتفاق يظل بمثابة إعلان للمبادئ ولا يزال يحتاج إلى مزيد من التفصيل والحسم في عدد من القضايا المؤجلة والتي سيتم التوصل لحلول بشأنها خلال الفترة الانتقالية واجتماع أغسطس المقبل من مثل طبيعة الحكم السوداني في ظل الكيانات الثلاثة الجنوبي والشمالي والاتحادي وما يستتبعه ذلك من تعديلات دستورية وقانونية تتطلب إقامة حوار مع الاطراف السودانية خاصة المعارضة. وفيما اشاروا لصعوبة التكهن بمدى نجاح هذا الاتفاق أكدوا ان نجاحه لا يعني فشل المبادرة المصرية الليبية خاصة وان اتفاق نيروبي قد جرى بمباركة ودعم أمريكي. وحذروا من امكانية انفصال الجنوب السوداني سواء على دول الجوار العربي او الافريقي لانه سيفتح بابا امام انفصالات مماثلة في اريتريا وكينيا وغيرهما.

ونفى خالد منصور إمكانية حصول الجنوب على حق تقرير المصير بما يعني الانفصال مشيراً إلى أن هذا الحق إنما يعني وجود خيارات متعددة تبدأ من الخيار الوحدوي ثم الفيدرالي ثم الكونفدرالي وأخيراً الانفصال ومن ثم فإن نجاح الخيار الوحدوي مرتبط بتنفيذ ما اتفق عليه في اتفاق نيروبي بصنق.

كما استبعد مستشار جون قرنق أن يكون هذا الاتفاق مجرد وسيلة لإيجاد مخرج لازمة السودان وقال أظن أنه بعد عشرين عاماً من الحرب أدرجت الاطراف أن طريق الحرب مسدود معتبرا النظام الحاكم قد عاد إلى صوابه ورشده بموافقته على حق تقرير المصير خاصة بعد أن أثبتت التجربة أنه لن يظل حاكماً للبلاد إلى الأبد ولذلك نحن نتمن موقفه الحالي ونراه أمراً محموداً.

إلى جانب ذلك عبر الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني المعارض عن ترحيبه بأي جهد يبذل للتوصل إلى حلول سلمية تحقق دماء السودانين وتوقف الحرب وتحقق السلام.

وأعرب الحزب عن موقفه مجدداً برفض كافة الاتفاقيات الجزئية والنائية التي يمكن أن تحجب أغلبية أهل السودان من المشاركة في بناء مستقبلهم إلا أنه يأمل أن يكون بروتوكول مأكاكوس الذي تم توقيعه بين الحركة الشعبية وحكومة الخرطوم خطوة في سبيل تحقيق التسوية الشاملة بمشاركة كافة القوى السياسية الممثلة لأهل السودان والتي تحقق تطلعاتهم عبر ضمانات دولية وإقليمية تساهم فيها دول الجوار العربي

بإزالة الممرات التي خلفتها الحرب ووضع البرامج التي تخلق ثقافة السلام. ويتصور أن تفاسد اتفاق نيروبي باعتباره اتفاقاً علانياً بموجب التوصل إليه عبر وسطاء عديدين فهذا يوفر له الضمانات للتنفيذ وبذلك لا يكون مجرد وسيلة لإيجاد مخرج مؤقت لمأزق السودان لافتاً إلى أن وجود وسطاء في هذا الاتفاق يعني وجود مراقبين لمراقبة عمليات وقف إطلاق النار والانتخابات ووضع القوانين والتعديلات الدستورية اللازمة وهي أمور داخلية مهمة لكبح جنوح أي طرف ضد الآخر.

ويوضح فيما يتصل بنظام الحكم المرتقب في السودان أن كلا من الكيانات الشمالي والجنوبي سيحكمان وفقاً لما ترضي أهله أما الكيان الاتحادي فسوف يكون محايداً في إطار فصل الدين عن الدولة.

و فسر خروج اعلان الوفاق من

نيروبي بعيداً عن العواصم العربية بأن الاتفاق تم في إطار وساطة الإيجاد التي يرأسها الرئيس الكيني فكان طبيعياً أن يعلن في نيروبي وليس في أية عاصمة أخرى. وأوضح أن التوصل لاتفاق نيروبي لا يعني فشل المبادرات الأخرى التي كانت تسير في خطوط متوازية ولكنه أرجع نجاح مبادرة الإيجاد إلى الدعم الأمريكي والأوروبي لها مثل بريطانيا والنرويج وغيرها. لافتاً إلى أن الغرب عندما أكد دعمه لمبادرة الإيجاد كان يقمى أن يجري ذلك بالتنسيق مع المبادرات الأخرى ومنها المبادرة المصرية الليبية ولكن هذا التنسيق أيضاً لا يعني فشل هذه المبادرة.

و فيما يؤيد فريق جون قرنق اتفاق نيروبي كما يذكر مستشاره بالقاهرة منصور خالد باعتبار أن هذا الاتفاق فرصة لوقف الحرب الأهلية التي دامت في السودان قرابة عشرين عاماً لم تتوقف خلالها الخسائر الاقتصادية وضباب فرص التنمية فإنه يرى أن هذا الاتفاق يعد فرصة لوقف الحرب الأهلية التي هي شرط لبداية نهوض السودان مجدداً من عثرته.

و أوضح منصور خالد أنه بالرغم مما ضمنه اتفاق نيروبي من مبادئ غير أن هناك العديد من القضايا التي نحتاج للتفصيل خاصة فيما يتصل بالكيانات الثلاثة المرتقبة للسودان الشمالي والجنوبي والاتحادي الذي يجمع بين الشمالي والجنوبي مؤكداً أنه لا بد أن يترجم الكيان الاتحادي في تفصيلات عملية على أرض الواقع تتصل بطبيعة القوانين والعلاقات والضوابط التي تحكم العلاقات بين الشمال والجنوب مشيراً إلى أن الكيان الاتحادي مطالب بفتح حوار مع الاطراف والقوى السياسية الأخرى المعارضة خاصة خلال الفترة الانتقالية والتي لم تشارك في الاتفاق. وقال ان هناك قضايا أخرى متروكة للفترة الانتقالية التي تمثل محك اختبار الاتفاق النيروبي من حيث التوصل للقوانين وطبيعة القوى السياسية التي ستشارك في حكم البلاد وما يتطلبه ذلك من تعديلات دستورية ومن المقرر أن يتم النقاش بشأنها في الاجتماع المقبل في أغسطس القادم. ويرى أن السودان لا بد أن يتجه أولاً لإزالة كل أسباب الحرب بجوانبه المادية مثل تعمير ما تم تخريبه وتوطين النازحين والمعنوية ويختص

## \* خالد: فرصة لوقف نزيف الدم بين الأشقاء

### \* عثمان: انفصال الجنوب يتسبب في أزمة مصرية - سودانية

### \* كوتيه: بداية لتحقيق السلام .. والمطلوب وقف إطلاق النار

### \* أبو العينين: مجرد اعلان نوايا يحتاج لمزيد من الخطوات الجادة

و أوضح أن أي خطوة في اتجاه انفصال الجنوب وفقاً للموقفين المصري والليبي يعد كارثة ومسألة غير مقبولة فضلاً عما سيثيره من قلق في الدول الأفريقية الأخرى مثل كينيا وأثيوبيا وأريتريا حيث أنها معرضة هي الأخرى لمواجهة مشكلات الانفصال وبالتالي فإن انفصال الجنوب السوداني يعني فتح بابا على القارة السمراء. وفي بيروت أوضح الدكتور عفيف عثمان الخبير في الشؤون الإقليمية أن الاتفاق الجديد بين

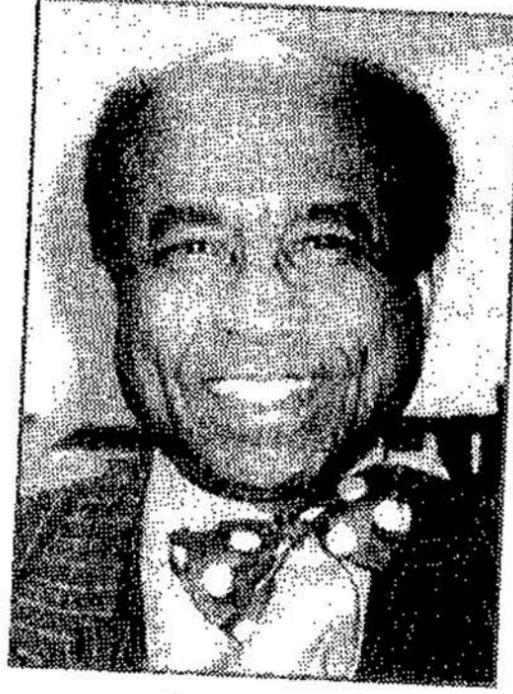
الحكومة والمتمردين في جنوب السودان يحمل معالم تغيير حقيقي في مسار العلاقة بين الشمال والجنوب وفي سياق المفاوضات والمبادرات المتعددة السابقة والتي لم تؤد إلى أي نتيجة، ففي هذه المرة بدأ الدور الأمريكي حاسماً ولعبت تغيرات ما بعد ١١ سبتمبر دوراً أساسياً في إنجاز هذا الاتفاق. فبين الضغوط المتنوعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبين المشاريع الأمريكية الجاهزة لسودان المستقبل ضمن المنظومة العامة في المنطقة، وجدت الحكومة السودانية في هذه الصفقة أفضل طريقة للحد من الخسائر والتخفيف من الضغوط، وهي على الأقل أخرت تقرير مصير الجنوب ست سنوات كاملة مع استثناء مناطق في الوسط والشمال وذلك بمقابل عدم التعرض لطبيعة النظام في الخرطوم بشكل جذري مع التوفيق بين تطبيق الشريعة والحكم الذاتي في الجنوب وتقاسم الثروة النفطية وما إلى ذلك.

ولفت عثمان إلى أن بروتوكول «ماكاس» يأتي في سياق الاتفاق السابق والذي تم في جبال النوبة حيث أوقف إطلاق النار بإشراف أمريكي. لتيسير وصول المعونات الإغاثية إلى تلك المنطقة. عثمان أشار إلى أنه إذا كان الاتفاق الأخير متلائماً مع الظروف الدولية الضاغطة فإن من سلبياته أنه تجاوز المبادرة المصرية الليبية وقد يتسبب بأزمة مع مصر التي ترفض استقلال الجنوب رفضاً باتاً لأن من شأن ذلك تهديد مصادر المياه التي تغذي نهر النيل وبخاصة وأن للمعارضة الجنوبية علاقات وثيقة مع البلدان الأفريقية في أعالي النيل مثل أوغندا وأثيوبيا.

والأفريقي، وحذر البيان من انفراد وسيط بعينه وتغيب باقي دول الجوار السوداني الذين هم أصحاب مصلحة حقيقية في استمرار السودان وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من عدم استتباب الأوضاع وعدم الاستقرار.

وأعرب الحزب الاتحادي الديمقراطي في بيانه عن تطلعاته إلى لقاءات تضم كافة الفرقاء في سياق المسعى الأريتري والمبادرة المصرية الليبية المشتركة في محاولات صادقة لعلاج السلبات القائمة في مسيرة الحل السياسي الشامل لازمة السودان.

من ناحية أخرى يرى د. محمود أبو العينين - أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة - أن اتفاق نيروبي يعد مفيداً من حيث المبدأ لكلا الطرفين باعتباره بادرة نحو انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت بشكل متقطع منذ ١٩٥٥ لكنه شدد على ضرورة تحقيق مصالح شاملة بين كافة القوى السياسية في السودان لافتاً إلى أن حكومة الخرطوم ستسعى في الفترة المقبلة إلى ترويج اتفاق نيروبي والحصول على موافقة كافة الأطراف المحلية والإقليمية، خاصة وأن هذا الاتفاق جرى في إطار مبادرة الأيجاد التي بدأت طرحه منذ عام ١٩٩٤ وفي سياق التدخل الأمريكي المتزايد في الفترة الأخيرة وطرحته إدارة بوش الابن باعتبار رغبتها في إقامة دولة واحدة في السودان بنظامين وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الحل في إطار الأيجاد وليس أي مبادرة أخرى لأن الأيجاد تركز على حل مشكلة الجنوب. وأرجع إعلان الوفاق السوداني في نيروبي لعدة عوامل منها الدور الأمريكي، والتكاسل في تحقيق التنسيق بين المبادرة المصرية الليبية والأيجاد موضحاً أن اتفاق نيروبي لا يزال بمثابة إعلان نوايا يحتاج لمزيد من الخطوات والتوضيح للتنفيذ. وقال إن وجود دولة سودانية واحدة في إطار نظامين يفتح الباب للجنوب نحو حق تقرير المصير بعد فترة وهنا مرتبط الفرص حول مدى نجاح هذه الفترة في إمساح دمج الجنوب في إطار الدولة السودانية أو الانفصال وهذه المسألة سنظل متعلقة لا يستطيع أحد حسمها الآن.



■ منصور خالد

لم يذكر ولو بحرف واحد مسألة «وقف إطلاق النار» بين قوات الحكومة السودانية وقوات حركة التمرد في الجنوب.

وقال كوتيه أن الازمة الحقيقية تتعلق بتوزيع الثروات وهو أمر في غاية الأهمية خاصة ما يتعلق بالبتترول.. فالمعروف أن آبار البترول السودانية في جنوب السودان تضح يومياً ٢٠٥ آلاف برميل.. هذه الثروة يجب معرفة كيفية توزيعها بين الشمال والجنوب لا سيما وأن هناك أطماعاً أجنبية في الثروة البترولية السودانية. واستطرد يقول أن الخطوات التي تم الاتفاق عليها بتشكيل حكومة انتقالية في الجنوب لفترة ٦ سنوات هي خطوة سليمة يمكن بعدها إجراء استفتاء حسب مصادر الحكومة السودانية للاتفاق حول تقسيم البلاد أم بقاء الجنوب في شكل كونفدرالي مع الشمال مشيراً أنه لا يحبذ تقسيم السودان نظراً لأن هذا التقسيم سيؤثر على التركيبة الجغرافية والعرقية للبلاد.

شأنه أن يضعف موقف الخرطوم في لحظات حرجة ودقيقة، وهو ما يجعل الشك يتسلل إلى سياق العلاقات السودانية العربية بسبب ذلك، علماً أن السودان يدخل في نطاق المصالح المصرية الاستراتيجية المباشرة. إلى ذلك توقع الشيخ أن لا يصمد الاتفاق طويلاً إذ سيسقط في حال نشوء أي طارئ على المستوى الإقليمي مما سيضعف توازن القوى الذي جاء بالاتفاق. وفي برلين التقت «عكاظ» الخبير الاستراتيجي أولف كوتيه الذي أعرب أنه يأمل في أن يكون اتفاق مأكلاس الذي أبرم في كينيا بعد محادثات مكوكية استغرقت ٥ أسابيع بداية لتحقيق السلام في السودان بعد حرب استمرت منذ عام ١٩٨٣ وأضاف أنه رغم الجهود التي قامت بها الحكومة السودانية وشاركت فيها مجموعة ايجاد وموفدين من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج فإنه لا يتوقع أن تشهد المنطقة هدوءاً في المرحلة القادمة خاصة وأن اتفاق كينيا

على صعيد آخر اعتبر الخبير اللبناني في الشأن السوداني يوسف الشيخ أن هذا الاتفاق هو محطة أخرى من محطات التفاوض مع أنه قد يكون الأكثر جدية من سوابقه بسبب حادثة ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة ونشوء رغبة قوية لدى الإدارة الأمريكية في التدخل ببناء الدول الهشة والمهزوزة الكيان بسبب الحروب الأهلية الطاحنة والمزمنة وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا الاتفاق لن يعني وقف إطلاق النار فوراً في الجنوب بسبب وجود خلافات كثيرة في التفاصيل وستبقى الضغوط العسكرية قائمة من كلا الجانبين لتحسين الوضع التفاوضي، فالحكومة المركزية بصدده تثبتت موقفها أكثر قبل حلول موعد الاستفتاء على المصير في الجنوب واستعدت حركة التمرد من جهتها إلى برهنة أنها العامل الأقوى في الجنوب حتى تأتي نتائج الاستفتاء لمصلحتها باتجاه الانفصال ما دام تغيير طبيعة النظام في الخرطوم لن تكون ممكناً.

ورأى الشيخ أن معاييب الاتفاق تتركز في إغفال الدور العربي تماماً رغم وجود مبادرة مصرية ليبية وهذا من